

تغيرات اسعار الصرف واثرها على نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق

للمدة (2003-2021)

Exchange rate changes and their impact on GDP growth in Iraq

For the period (2003-2021)

م.م ياسمين سليم كاظم الجبوري

irznm00@gmail.com

وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الثانية

M. M. Yasmine Salim Kazem Al-Jubouri

Ministry of Education/General Directorate of Education, Baghdad, Al-Karkh II

تاريخ استلام البحث 2024/3/6 تاريخ قبول النشر 2024/5/29 تاريخ النشر 2024/ 10 / 8

المستخلص

شهد العراق منذ العام (2003) تحولاً نحو اقتصاد السوق والتي شرع له العديد من القوانين والبرامج، واخذت تدابير واجراءات طالت العديد من المجالات، وعلى اساس ذلك سعى العراق لانتهاج سياسات اسعار صرف تهدف الى تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي لما له من تأثير على نمو الناتج المحلي الاجمالي، ولأجل بيان مدى تأثير تغيرات اسعار الصرف على نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2003- 2021) تم تطبيق النموذج الذاتي باستخدام فترات الابطاء الموزعة (ARDL) وفقاً لمخرجات البرنامج القياسي (EViews). توصل البحث الى عدة استنتاجات اهمها أن القيمة الإحصائية المحتسبة (F) قد بلغت (6.211894) أكبر من القيمة الحرجة (F) عند الحد الأعلى لها عند مستوى (1%) وتساوي (7.84)، مما يعني أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل، لذا تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك توازناً طويلاً بين المتغير المستقل والمتغير التابع لذلك هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال مدة البحث، ووجود علاقة معنوية عكسية طويلة المدى بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي، هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أي عند انخفاض سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي.

الكلمات المفتاحية: اسعار الصرف، الناتج المحلي الاجمالي، السياسات الاقتصادية

Abstract

Since the year 2003, Iraq has witnessed a shift towards a market economy, for which many laws and programs were enacted, and measures and procedures were taken that affected many areas. On the basis of that, Iraq sought to adopt exchange rate policies

aimed at achieving economic growth and balance because of its impact on the growth of the gross domestic product. In order to demonstrate the extent of the impact of exchange rate changes on the growth of the gross domestic product in Iraq during the period (2003-2021), the subjective model was applied using distributed lag periods (ARDL) according to the outputs of the standard program (EViews).

The research reached several conclusions, the most important of which is that the calculated statistical value (F) reached (6.211894) greater than the critical value (F) at its upper limit at the level of (1%) and equal to (7.84), which means that there is a long-term equilibrium relationship, so The null hypothesis was rejected and the alternative hypothesis was accepted, That is, there is a long-term balance between the independent variable and the dependent variable. Therefore, there is a co-integration relationship between the variables during the research period, and the existence of a long-term inverse moral relationship between the exchange rate and the gross domestic product. This is consistent with economic theory, that is, when the exchange rate decreases, it leads to an increase in output. Gross domestic.

Keywords: *exchange rates, gross domestic product, economic policies*

المقدمة

يعد سعر الصرف من المتغيرات المهمة لسياسات الاقتصاد الكلي باعتباره مؤشراً على تنافسية الدولة عالمياً، وعلى أساس ذلك اهتم الاقتصاديون بدراسة تغيرات سعر صرف العملة وانتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف العملة ومحاولة تجنب التقلبات الحادة التي تمر بها العملة من فترة لأخرى، ويتعاضد هذا الدور بالنسبة للدول التي تتميز بانخفاض إمكانيات التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة، لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصاديها بشكل كبير ومن عجز أكبر في ميزان مدفوعاتها مما يجعلها عرضة للالتزامات والمشاكل الخارجية، الأمر الذي ينعكس سلباً على درجة الاستقرار المحلي، بالإضافة إلى تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالأخص الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في إبراز أهمية ودور سعر الصرف في النشاط الاقتصادي، وكذلك بيان مدى تأثير تغير سعر صرف الدينار العراقي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

مشكلة البحث

يسعى العراق كغيره من الدول إلى انتهاج سياسات أسعار صرف تهدف إلى تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي في ظل التقلبات والأزمات الاقتصادية سواء المحلية أو العالمية، وعلى أساس ذلك قام بعدة إصلاحات في هذا المجال والتي كانت مفروضة من طرف المؤسسات الدولية، حيث ركزت على ضرورة الإصلاح الهيكلي، و كان من أهم نتائج تخفيض قيمة الدينار العراقي وذلك بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي سعياً لتحقيق النمو، ومن ثم تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ضوء ذلك يمكن صياغة المشكلة بالاتي:

- ما مدى تأثير تغير سعر صرف الدينار العراقي على الناتج المحلي الاجمالي في العراق، وهل ادى تخفيض

قيمة الدينار العراقي الى نمو الناتج المحلي فعلاً

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التغيير في اسعار الصرف وتغيراته عن سعره الحقيقي اثر على نمو الناتج المحلي الاجمالي.

اهداف البحث

يهدف البحث الى اظهار أثر تغيير سعر صرف الدينار العراقي على الناتج المحلي الاجمالي في العراق، وذلك بالاعتماد على الطرق الكمية الممكنة.

منهج البحث

انطلاقاً من مشكلة وهدف البحث، فإن المنهج المعتمد فيه هو المنهج الوصفي التحليلي، وتطبيق النموذج الذاتي باستخدام فترات الابطاء الموزعة (ARDL) من أجل بيان مدى تأثير تغيرات أسعار الصرف واثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003-2021)، ذلك وفقاً لمخرجات البرنامج القياسي (EViews) الاصدار التاسع للسلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج.

المبحث الاول: الاطار النظري لسعر الصرف

بعد التطور الذي حصل في طبيعة الحياة الاقتصادية والتي تطورت معها العلاقات الدولية والمتضمنة المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الاموال، الامر الذي يتطلب تبادل لل عملات بين البلدان او اختيار عملة معينة تكون مقبولة من قبل البلدان المتبادلة.

اولاً: مفهوم سعر الصرف

يُنظر الى سعر الصرف على انه "مبادلة عدد من الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية" ويعني ذلك أن سعر الصرف اداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات (طاهر الاطرش:2007: 96)

ويعرف سعر الصرف ايضاً على انه "نسبة مبادلة عدد من الوحدات النقدية المحلية بعدد من الوحدات النقدية الاجنبية"، ولهذا يعد سعر الصرف المرآة التي ينعكس من خلالها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، ويُنظر اليه من زاويتين الاولى هو عدد وحدات النقد المحلي التي تتم مبادلتها مقابل وحدة واحدة من النقد الاجنبي، والثانية ان سعر الصرف هو عدد وحدات العملة الاجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة المحلية ، وبالتالي فأن سعر الصرف يقوم بتحقيق التوازن الداخلي المتمثل باستقرار الاسعار وتحقيق النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي المتمثل بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (فؤاد مرسي :1958: 203)

يتحدد دور واهمية سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال الاسواق الثلاثة والتي هي سوق الاصول وسوق السلع وسوق عوامل الانتاج وعلى المستوى الكلي والجزئي، إذ يربط سعر الصرف بين اسعار السلع المحلية واسعارها في السوق العالمية ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الاجنبية المطلوبة لشراء

وحدة واحدة من السلع المحلية، كما يسعى سعر الصرف الى تحقيق الاهداف الكلية التي تتمثل بالتوازن الداخلي والخارجي وبما ان الهدف الرئيسي لسعر الصرف ينحصر في تحقيق الاستقرار لصرف عملة البلد مقابل العملات الاجنبية وهو الهدف المرغوب الا انه قد يصعب تحقيقه لخضوع سعر الصرف الى العديد من المحددات شأنه شأن اي سلعة في سوق منافسة تامة تتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب (سمير فخري: 2011: 16، 17) .

ثانياً: انواع سعر الصرف

1. **سعر الصرف الاسمي:** يُعرف على انه سعر العملة الاجنبية بدلالة عدد وحدات العملة المحلية ويقصد بهذا سعر الصرف الاسمي الجاري علماً ان سعر الصرف الاسمي ينقسم الى قسمين سعر صرف رسمي الذي يخص المبادلات التجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي الي يتم العمل به في الاسواق الموازية (السوداء) (علوان، 2013: 439).

2. **سعر الصرف الحقيقي:** هو المؤشر الذي يقيس مقدار التغيير في سعر صرف عملة معينة مقابل عدة عملات اخرى خلال مدة زمنية معينة، لذا يعد سعر الصرف الفعلي الحقيقي متوسط عدة اسعار صرف ثنائية ومؤشر ذات دلالة ملائمة على القدرة التنافسية للبلد تجاه البلدان الخارجية (امين صيد: 2013: 24، 25) .

3. **سعر الصرف التقاطعي:** يعرف على انه سعر عملة مقابل عملة اخرى وارتباط هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة بينهما، فاذا اخذنا مثلاً عملة الدولار مقابل العملتين فانه يمكن ان نحدد التقاطع بين هاتين العملتين مع بعضهما البعض، مع توافر عدة شروط منها تحديد البنك نوع العملة المباعة والمشتراة و احتساب سعرها وسعر العملة الثالثة.

4. **سعر الصرف المعدل:** ويرتبط بواقع ميزان المدفوعات الذي يكون ذا تأثير مباشر وصلة وثيقة بقيمة الصادرات والاستيرادات للبلد (فلاح حسين: 2010: 57).

ثالثاً: أنظمة سعر الصرف

1. **نظام سعر الصرف الثابت:** ويسمى ايضاً بالنظام الذهبي لأسعار الصرف، إذ تعتمد الحكومات على تحديد قيمة ثابتة للوحدات النقدية بالنسبة الى وزن ذهبي معين مع امكانية التحويل بينهما بلا قيود، وكذلك حرية استيراد وتصدير الذهب من و إلى الدول التي اتبعت قاعدة الذهب وبذلك تكون الدول قد حافظت على سعر صرف ثابت لعملاتها تجاه بعضها البعض ، وفي ظل هذا النظام يمكن ان يكون هناك تذبذب لسعر العملة مقابل الذهب بدون ان يكون ملموساً، وهناك نقطة استيراد وتصدير للذهب لكل دولة من الدول، في ظل هذا النظام قد تحدث بعض التغيرات في سعر الصرف بسبب وضع ميزان المدفوعات، فعند حصول عجز في ميزان المدفوعات ستتنخفض قيمة العملة ولكن بنسبة اقل من نسبة تعادلها، اما اذا حدث العكس وكان هناك فائض في ميزان المدفوعات سترتفع قيمة العملة بنسبة اكبر من نسبة تعادلها، الا ان هذه التغيرات التي تحدث لا تكون ذات درجة عالية لإمكانية استيراد وتصدير الذهب بحرية وهذا من شأنه ان يقلل من التغيرات الى حدود معينة (محمود سيد عابد: 2001: 322) .

2. نظام سعر الصرف المرن : يختلف هذا النظام عن سابقه في كون البنك المركزي يسمح بتعديل سعر الصرف كي يتساوى العرض مع الطلب من العملة الاجنبية دون ان تتدخل اسواق الصرف الاجنبية بذلك، ونجد في هذا النظام ان قاعدة اسعار الصرف تعتمد على آلية ترك سعر الصرف يتحدد تلقائياً استناداً الى قوى العرض والطلب، وبالتالي فان جهاز الاسعار المتمثل في قوى العرض والطلب هي التي تحدد سعر الصرف لكل عملة مقابل العملات الاخرى دون ان تتدخل السلطات النقدية في ذلك ، وتعمل حسب القاعدة العامة وهي ان الطلب يعمل باتجاه عكسي مع السعر والعرض يعمل باتجاه طردي مع السعر وهكذا يتحدد سعر الصرف عند النقطة التي تتساوى فيها الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة حاله في ذلك حال الاسعار، كما ان السلطات النقدية في ظل هذا النظام لا تتدخل لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات لكون جهاز الاسعار يعمل على احداث تغييرات مناسبة في معدلات الصرف التي تؤثر بدورها على قيمة الصادرات والاستيرادات، مع ان الواقع يثبت تدخل السلطات المالية والنقدية لغرض تقادي حدوث الاثار الضارة (همام الشماع، عمر هشام :2002: 142).
3. نظام سعر الصرف للتثبيت المدار (نظام بريتون وودز) : يعتمد هذا النظام على تثبيت اسعار الصرف والزام السلطات النقدية على التدخل في اسواق الصرف بهدف المحافظة على استقرار الاسعار من خلال استخدام ما لديها من ارصدة نقدية دولية لمواجهة الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، تم الاتفاق على هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة (بريتون وودز) في ولاية نيوهامشير سنة 1944 ، إذ تم الاتفاق على تثبيت اسعار الصرف بحسب المعدل المتفق عليه لسعر صرف عملتها وعدم تغييره الا في حدود معينة، ولكي تأخذ اسعار الصرف بعض المرونة سُمح لها بالتغيير ارتفاعاً او انخفاضاً في حدود (1%) وقد شهدت اسعار الصرف اكثر من عقدين نسبة من الثبات النسبي وجاء هذا الثبات بسبب الاحتياطات النقدية الرسمية، وهذا ما جعل نظام (بريتون وودز) نظام سعر صرف ثابت لكنه قابل للتعديل وهذا النظام ثابت في المدى القصير وقابل للتعديل في المدى الطويل (محمود سيد عابد :2001: 323).
4. نظام سعر الصرف الموعوم المدار: يعتمد هذا النظام على تفاعل قوى العرض والطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبي وبصورة حرة، اي اجراء بعض التغييرات في العرض والطلب على العملات من اجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بدون اي تدخل من قبل السلطات النقدية والمالية لتحديده، إذ تتبع هذا النظام دولاً مستفيدة من مرونة اسعار الصرف فعند انخفاض قيمة العملة المحلية سينعكس ذلك على مستوى الاسعار في السلع والخدمات والتي ستكون ذات قيمة منخفضة بالنسبة للمستورد الاجنبي ومن ثم ترتفع استيراداته من هذه السلع والخدمات، هذا ما يؤدي الى تحسين الوضع في الميزان التجاري وبذلك لا تحتاج الدولة الى سياسات محلية كان تكون سياسة توسعية او انكماشية للحفاظ على التوازن كون هذه السياسات خالية من القيود التي تفرض على ميزان المدفوعات (فليح حسن :2004: 73) .

5. نظام تعدد اسعار الصرف: ويطلق عليه نظام مرونة الاختيار او نظام التعويم الميسر ففي ظل هذا النظام تؤثر السلطات النقدية على تحركات معدل سعر الصرف بتدخلها وبالرجوع الى سلة عملات قياسية متنوعة بدون الالتزام باي سعر صرف رسمي، كما يمكن ان تتوافق اسعار الصرف التي تم تحديدها من قبل التدخل الرسمي مع سعر الصرف الذي تحدده القوى السوقية بحرية كما قد تختلف الفوارق في اسعار الصرف فقد لا تتجاوز نقاط مئوية في بلدان معينة في حين قد تكون الفوارق كبيرة جداً وتبلغ عدة اضعاف السعر المطلوب في البلدان الاخرى، وقد ترغب بعض الدول باستخدام اسعار صرف مختلفة لمعاملتها كقيامها بشراء بعض العملات الاجنبية بسعر صرف اقل من سعر الصرف الذي تباع به وذلك لغرض تحقيق بعض الاهداف النقدية وهذا ما حصل في العراق في فترة التسعينيات من القرن الماضي حيث وصلت اسعار الصرف الى اكثر من (12) سعر صرف ، لأهداف معينة كزيادة الصادرات من سلع معينة او اعاقا القطاع الخاص من استيراد بعض السلع او تخفيض تكلفة شراء النقد الاجنبي (همام الشماع، عمر هشام: 2002: 27) .

رابعاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يكون سعر الصرف غير مستقر في اغلب الاحيان ارتفاعاً او انخفاضاً وذلك لعدة عوامل منها عوامل نقدية وعوامل مالية واخرى تجارية وغيرها من العوامل التي لها تأثيره المباشر وغير المباشر على حالة الاقتصاد الوطني من خلال الاختلال الذي سيحصل في ميزان المدفوعات ذات الارتباط المباشر بأسعار الصرف وهذا ما يجعل من الدولة في اغلب الاحيان ان تتدخل لتمارس دورها في استقرار اسعار الصرف لذا سيتم التطرق الى اهم العوامل المؤثرة في اسعار الصرف وكالاتي:

1. **العوامل النقدية:** يتأثر سعر الصرف بالعوامل النقدية المتمثلة بالتضخم واسعار الفائدة وعرض النقد وغيرها بشكل مباشر او غير مباشر والذي يؤدي اما الى ارتفاع سعر الصرف او انخفاضه كلاً حسب تأثيره، ومن هذه العوامل الاتي:

أ. **معدلات التضخم:** يعني ارتفاع التضخم في بلد معين انخفاض قيمة العملة المحلية والذي يقابله ارتفاع اسعار السلع والخدمات مقارنةً بالدول الاخرى وهذا ما يجعل اختلال في ميزان المدفوعات، وستكون الاستيرادات اكبر من الصادرات كون السلع المحلية ذات اسعار مرتفعة بينما السلع الاجنبية ذات اسعار منخفضة وبزيادة الطلب على السلع الاجنبية سيزداد الطلب على العملة الاجنبية وزيادة عرض العملة المحلية في البلدان الاخرى، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنةً بالعملة الاجنبية، لهذا فان ارتفاع الاسعار في دولة معينة اكثر مما هو عليه الحال في الدولة الاخرى يتطلب اجراءات نقدية مالية لإعادة الامور الى وضعها الطبيعي، ويكون العكس في حالة انخفاض الاسعار اقل من الدول الاخرى (رشاد العطار، عليان الشريف: 2000: 55) .

ب. **سعر الفائدة:** هنالك ارتباط وثيق بين سعر الفائدة وسعر العملة فاذا ما ارتفع سعر الفائدة يعد ذلك سبباً في قوة العملة، والعكس صحيح ففي حالة ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية سيكون ذلك عنصر جذب لرأس مال الاجنبي والذي سيؤدي بدوره الى ارتفاع سعر الصرف في اسواق الصرف الاجنبية، اما اذا

حصل العكس وكان هناك ارتفاع في اسعار الفائدة في البلدان الاخرى سيكون حافز على انتقال رؤوس الاموال الى تلك البلدان لكسب الارباح وهذا يعمل على زيادة الطلب على عملات البلد المعني، وبذلك يتبين ان اسعار الفائدة ذات تأثير غير مباشر على اسعار الصرف، فانخفاض سعر الفائدة يؤدي الى ارتفاع الطلب على رؤوس الاموال لغرض استثمارها وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسن في قوة العملة المحلية تجاه العملات الاخرى (رشاد العطار ،عليان الشريف:2000:54).

ج. عرض النقد: يمارس عرض النقد علاقة عكسية مع سعر الصرف حيث ان ارتفاع عرض النقد والتمثلة بالعملة المتداولة والودائع المصرفية يؤدي الى انخفاض اسعار الصرف، إذ تعمل في ذلك عمل التضخم كون ارتفاع الكمية المعروضة من النقد تؤدي الى انخفاض بقيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها، على الرغم من ان هناك بعض الاقتصاديين لا يذهبون الى هذا الرأي، الا ان عدد كبير من الاقتصاديين المتعاملين في سوق الصرف الاجنبي ومنهم الامريكي (Macklup) ينظرون الى اهمية عامل كمية النقود وتأثيره على اسعار الصرف حسب النظرية الكمية التي تبين ان الاساس الذي يتحدد بموجبه سعر الصرف بين العملات هو مقدار كمية النقود المتوفرة في البلد المعين (علي سلمان:2008:45) .

2. العوامل المالية: ان للسياسة المالية ادواتها والتي من خلالها يمكنها التأثير على اسعار الصرف وكمية النقود المعروضة وحتى حالة النشاط الاقتصادي للبلد ومن اهم العوامل المالية التي تؤثر في اسعار الصرف هي كالآتي:

أ. النفقات العامة: تعد الركيزة الثانية مع الإيرادات التي تتألف منهما الموازنة العامة للبلد والتي يجب ان لا تزيد عن الإيرادات العامة لمنع حدوث عجز في الموازنة، فزيادتها يؤدي الى حصول العجز في الموازنة والذي لا بد ان يعالج بإحدى طريقتين الطريقة الاولى: هو الاصدار النقدي الجديد والذي سيعمل على زيادة المعروض النقدي في البلد وبالتالي انخفاض في قيمة العملة المحلية وارتفاع الاسعار وزيادة الاستيرادات وقلّة الصادرات وحدوث الاختلال في الميزان التجاري نتيجة انخفاض الاسعار في البلدان الاخرى. وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، الا ان هذا الطريقة لم تعد موجودة منذ عقود كون اغلب البنوك في بلدان العالم تتمتع بالاستقلالية، اما الطريقة الثانية لتمويل العجز هو الاقتراض من الجمهور هذا ما يؤدي الى انخفاض كمية النقود المعروضة وارتفاع اسعار الفائدة مما يجذب رؤوس الاموال الاجنبية للداخل اي زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف وارتفاع قيمة العملة وزيادة المعروض من الصرف الاجنبي (هوشيار معروف،2005:312).

ب. الإيرادات العامة (الضرائب) : تؤثر السياسة الضريبية على اسعار الصرف من خلال نسبة الاعفاءات المقدمة الى الاستثمارات الرأسمالية والتي تشجع الاستثمار وتجعل رؤوس الاموال الخارجية تتدفق الى الداخل مما يزيد الطلب على العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع سعر صرفها الا انه يوجد اختلاف بين الدول النامية والمتقدمة في السياسة الضريبية فالدول المتقدمة تقوم بفرض الضرائب على دخل المقيمين حتى وان كان مصدر الدخل من الخارج اما الدخل المحلي فلا تقوم بفرض ضريبة عليه، في حين نجد الدول النامية لا

تفرض ضرائب على دخل مواطنيها الناشئ في جميع بلدان العالم لكنها تقوم بفرض الضريبة على الدخل المتولد من ارباح الاستثمارات الاجنبية، ويسمى هذا الاختلاف (التدفق المعاكس لرأس المال) والذي بموجبه يتدفق راس المال من الدول النامية الى المتقدمة مما يزيد الطلب على عملات الدول المتقدمة وبالتالي فان السياسة الضريبية تكون ذات تأثير على اسعار الصرف من خلال زيادة الطلب على العملات المحلية او انخفاض الطلب عليها (شيماء هاشم :2008: 41) .

ج. عجز الموازنة الحكومية : وهو احد المشاكل التي تواجه الاستقرار الاقتصادي واكثرها شيوعاً وخاصة في البلدان النامية، إذ يؤثر عجز الموازنة على سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً ففي حالة ارتفاع سعر الصرف فان هذا يعني انخفاض قيمة العملة وبالعكس في حالة انخفاض سعر الصرف يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية، وان ارتفاع النفقات الحكومية اكبر من الإيرادات سوف يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة وهذا العجز الذي يمول بإحدى الطريقتين وهما الاصدار النقدي الجديد او الاقتراض من الجمهور، مما يعني ان انخفاض عجز الموازنة يؤثر على سعر الصرف الذي يأخذ كذلك بالانخفاض وبالتالي يجب اتباع سياسة تقوم على تخفيض عجز الموازنة بالشكل الذي يسمح ان تتنامى قدرات وامكانيات الاقتصاد الوطني، كون استمرار العجز يعكس اثراً سلبية للاقتصاد الوطني (علي سلمان :2008: 46) .

3. العوامل الحقيقية: هناك عوامل اخرى تؤثر على سعر الصرف والتي تسمى بالعوامل الحقيقية والتي هي كثيرة منها ما يأتي :

أ. الناتج القومي (الانتاج): يؤثر الناتج القومي والمكون من انتاج جميع القطاعات الاقتصادية للبلد في سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً وحسب طبيعة سعر الصرف اكان ثابتاً او مرناً ، إذ ان زيادة الانتاج سيرافقه زيادة في الصادرات الامر الذي يؤدي ايضاً زيادة في الطلب على العمل وزيادة اجور العاملين، ومع زيادة الاسعار والاجور وبقاء سعر الصرف ثابتاً سيؤدي الى ضغوط تضخمية، اما اذا كان سعر الصرف مرناً فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع قيمة العملة، كما ان التضخم سيكون اقل في حالة سعر الصرف الثابت منه في المرناً لانخفاض اسعار السلع المستوردة (شيماء هاشم:2008: 45) .

ب. مستوى التشغيل: ان ارتفاع مستوى البطالة يدعو الى الحماية من الصناعات الواردة للبلد وقد تكون البطالة نتيجة اجراءات نقدية متشددة قد استهدفت معالجة التضخم في الاسعار والاجور وبهذا لا يمكن تجنب اثر البطالة وان كان مؤقتاً، فاذا كان التشدد النقدي قد حصل في بلد يسوده سعر الصرف العائم سيؤدي الى ارتفاع سعر صرف هذا البلد، ولهذا تكون هناك اثار سلبية للانكماش النقدي من اجل حماية الصناعات المنافسة، لان انخفاض عرض العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبية يؤدي الى اضرار في صناعات التصدير، فسعر الصرف الحقيقي سوف يرتفع نتيجة لهبوط اجمالي الطلب وهذا بدوره سيشجع الاستثمار الاجنبي داخل البلد بسبب ارتفاع اسعار الفائدة ، وبذلك قد ادت الحماية الى ارتفاع سعر الصرف الاجنبي مقابل العملة المحلية، وبالتالي تضعف الصناعات المحلية المنافسة للصناعات الدولية وتصبح الاستيرادات اكثر جاذبية وهذا بدوره اختلال كبير في الميزات التجاري للبلد (احسان حبيب :1984: 19).

4. العوامل التجارية: من اهم العوامل التجارية المؤثرة في سعر الصرف هو الحساب الجاري حيث ان الطلب على العملة الاجنبية يكون من قبل المقيمين داخل البلد لغرض استيراد السلع الاجنبية اما الطلب على العملة المحلية

يكون من قبل الاجانب الراغبين في شراء السلع المحلية والتي تمثل الصادرات في الحساب الجاري ، ففي حالة زيادة الاستيرادات على الصادرات اي زيادة الطلب على الصرف الاجنبي اكثر من المعروض وبالتالي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة في صادرات البلد المعني ، وهذا ما قد شارت اليه (نظرية الارصدة) والتي يرى اصحابها ان سعر الصرف يتحدد من خلال ما يحدث لميزان المدفوعات من تغيرات فاذا كان ميزان المدفوعات موجباً يعني ذلك ارتفاع عرض الصرف الاجنبي على الطلب وبالتالي ارتفاع قيمة العملة . والعكس في حالة كون ميزان المدفوعات سالباً يعني ارتفاع الطلب على الصرف الاجنبي أكثر من المعروض وبالتالي انخفاض قيمة العملة للبلد، من هذا يتبين ان للحساب الجاري اثراً واضحاً على سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً من خلال وضع ميزان المدفوعات إذا كان في حالة فائض او عجز (هوشيار معروف:2005: 215).

خامساً: -النظريات المفسرة لسعر الصرف

1. **نظرية تعادل القوة الشرائية:** تعود هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي (غوستاف كاسل) عام 1914 وتتص على ان سعر صرف اي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية في داخل البلد ومقارنةً بقوتها الشرائية في خارج البلد اي ان العلاقة بين عملة بلد معين وبلد اخر تتحدد على اساس مستويات الاسعار السائدة بين البلدين (امين صيد:2013: 43) يتبين من ذلك ان التغيرات في القوة الشرائية عن سعر الصرف يرجع الى اختلاف وقت الدورة التجارية بين البلدين، فارتفاع الاسعار المحلية مقارنةً بالأسعار العالمية في ظل سعر صرف معين يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف تلقائياً وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الاستيرادات وزيادة الطلب على الصرف الاجنبي وانخفاض الصادرات والصرف الاجنبي كون هذه النظرية اقترحت انه لا توجد تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي وتفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية لذلك وجهت لها عدة انتقادات منها صعوبة تقدير الارقام القياسية لسنوات قادمة تزيد عن السنة واهملت النظرية العوامل الاخرى ذات التأثير المباشر على سعر الصرف كالدخل وسعر الفائدة والمضاربة واهملت اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات، ولم تهتم بتغيير ادواق المستهلكين والتوجه نحو السلع البديلة وكذلك عدم اهتمامها بالتعريف الجمركية ، ومع ذلك فان هذه النظرية برغم الانتقادات الموجه لها تبقى نظرية مهمة في تحديد سعر الصرف (سمير فخري:2011: 22,23).

2. **نظرية ميزان المدفوعات:** ان التغيرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات هي من يحدد القيمة الخارجية للعملة (سعر الصرف)، حيث ان سعر الصرف يتحدد كما تتحدد الاسعار الاخرى وفقاً لقاعدة العرض والطلب فالكميات المطلوبة والمعروضة هي التي تحدد سعر الصرف فاذا كان ميزان المدفوعات في حالة فائض اي زيادة جانب الصادرات على جانب الاستيرادات هذا يعني زيادة الطلب على العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية اي ارتفاع سعر صرفها وارتفاع قيمتها الخارجية ، اما اذا كان ميزان المدفوعات قد حقق عجزاً اي ارتفاع جانب الاستيرادات على جانب الصادرات هذا يعني انخفاض قيمة العملة المحلية لزيادة عرضها وانخفاض سعر صرفها، اما اذا كان هناك توازن في ميزان المدفوعات فهذا يعني تساوي في عرض العملة والطلب عليها مما يؤدي الى ثبات قيمتها الخارجية (محمد عبد العزيز :1979: 15).

3. **النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف :** يتم من خلال هذه النظرية تحديد سعر الصرف من خلال تدفق الارصدة في سوق الصرف الاجنبي ، كما ركزت هذه النظرية على ان سعر الصرف هو ظاهرة نقدية لكونه

يتأثر بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، حيث ان عرض النقد يتحدد من قبل السلطات النقدية ، اما الطلب على النقود يتحدد من خلال مستوى الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار وسعر الفائدة ، حيث يمارس سعر الفائدة دوراً مهماً في تحديد سعر الصرف فارتفاع سعر الفائدة في بلد معين مقارنةً بالبلدان الأخرى يؤدي ذلك الى ارتفاع سعر الصرف ، والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة ، الا ان سعر الفائدة لا يعمل باستبعاد المعروض النقدي كما يمكن ان يعملان باتجاهين متضادين، فاذا كان هناك توقع في انخفاض المعروض النقدي فان سعر الصرف لن يتأثر لان سعر الفائدة سوف ينخفض بسبب توقع انخفاض المعروض النقدي وبذلك ينتفي السبب الرئيسي الذي من اجله يمكن ان يكون هناك ارتفاع في سعر الصرف (سمير فخري:2011: 27).

4. **نظرية تقلبات اسواق الاصول المالية:** بعد فشل النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف كونها ركزت على دور النقود واهملت التجارة وافترضت ان الاصول المالية المحلية والاجنبية هي بديل تام للنقود، ومع عدم صحة ذلك ظهرت نظرية (توازن المحفظة) او ما يسمى بنظرية اسواق الاصول المالية والتي تصدى لشرحها الاقتصادي الفرنسي (جاك ارتس)، حيث اقترحت هذه النظرية بان الاسهم المحلية والاجنبية بدائل غير تامة للنقود وان سعر الصرف يتحدد بتوازن العرض والطلب على الاصول المالية وان هنالك دوراً بارزاً للتجارة في تحديد سعر الصرف وتؤكد هذه النظرية على ان زيادة عرض النقد يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وبذلك يتحول الطلب من السندات المحلية الى السندات الاجنبية والعملة المحلية وان هذا التحول سيؤدي الى تدهور قيمة العملة وسوف يحفز الصادرات ويثبت واردات الدولة مما يؤدي الى ظهور فائض في الميزان التجاري ومن ثم ارتفاع في قيمة العملة المحلية ، وهذا الارتفاع سوف يصحح الاختلالات التي حدثت لقيمة العملة المحلية وهذه النظرية قد اوضحت بان تصحيح التدهور الذي حصل في قيمة العملة المحلية تم عن طريق ادخال التجارة في تحقيق التوازن في الامد البعيد (سامي خليل :2005: 188).

المبحث الثاني: علاقة سعر الصرف بالنتائج المحلي الاجمالي

ترتبط فاعلية تغير سعر الصرف بمستوى تأثير الناتج المحلي الاجمالي ومدى مساهمة البضائع المستوردة في العملية الانتاجية، فكلما زادت هذه المساهمة قلت امكانية احلالها محلياً، الامر الذي يؤدي الى زيادة تأثير نمو الناتج المحلي على اثر تغيرات اسعار الصرف، إذ يتأثر حجم الانتاج وقيمته، وهذا سيؤدي الى تغير نمو الناتج المحلي الاجمالي، وفي الغالب يكون الانخفاض الناتج معادل لانخفاض العملية المحلية.

اولاً : الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي الاجمالي احد أبرز الطرق لقياس حجم الاقتصاد في أي مجتمع، ويلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال مدة معينة غالباً ما تكون سنة، بالإضافة الى أنه يعد مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية ومعرفة توجهات الاقتصاد. (السلمان والبكر، 2016: 6-7)

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المقيمون خلال فترة زمنية ، عادةً ما تكون سنة". الزيادة هدف رئيسي يستلزم زيادة نصيب الفرد من الناتج ، وهو ما يعني غالباً ارتفاع مستوى معيشة أفراد المجتمع (العيسى ، 2021: 62).

كما يمكن تعريفه على أنه "مجموع القيم المضافة الاجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد بمساهمة عوامل الانتاج الوطنية وغير الوطنية بعد أن تطرح منه قيمة الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الانتاج" (عودة، 2017: 133)

ويعرفه آخرون بأنه " كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين خلال سنة واحدة ، والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد أم من الاجانب " (الوادي وآخرون، 2013: 38)

وعلى اساس ذلك فإن الناتج المحلي الاجمالي ما هو الا مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد، مما يعني أن هناك اختلافاً بينه وبين الناتج القومي الاجمالي والذي هو عبارة عن إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة مواطني البلد سواء كانوا مقيمين داخل البلد أم خارجه واستثناء القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة بواسطة غير المواطنين خلال مدة زمنية معينة عادةً تكون سنة. (المشهداني، 2020: 220) هناك عدة مؤشرات هامة للناتج اهمها ما يأتي (ابدجمان، 1999: 453):

1. معدل النمو الاقتصادي: وهو الزيادة الفعلية السنوية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وعادةً يعرض بصيغة نسبة مئوية .
2. الاهمية النسبية لبنية الناتج: يبين هذا المؤشر مدى المساهمة النسبية لمختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .
3. الاستقرار النقدي : يربط هذا المؤشر بين تطور وسائل الدفع المعروفة من جانب وتطور جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد من جانب اخر، إذ يستمد هذا المؤشر من التحليل الحديث لمدرسة شيكاغو (التحليل النقودي)، فإذا كان الاستقرار النقدي اكبر من واحد دل ذلك على وجود ضغوط تضخمية، اما إذا كان اصغر من واحد دل على وجود اتجاهات انكماشية ، اما إذا كان يساوي واحد فإن ذلك يدل على وجود استقرار اقتصادي .
4. معدل النمو المركب لقطاعات الانتاج : ويمثل معدل النمو لكل قطاع اقتصادي يسهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .
5. مرونة النمو القطاعية: ويمثل معدل نمو كل قطاع مساهم في تكوين الناتج إلى معدل نمو الناتج ككل.

لا بد هنا من التمييز بين الناتج لمحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي، إذ يتم احتساب الناتج المحلي الاسمي على اساس الاسعار السائدة في ذلك العام، وهذا يعني أنه لا يعبر عن القيمة الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي، ويتأثر لعامل تغيير الاسعار من عام لآخر اي عامل (التضخم)، اما الناتج المحلي الحقيقي فيكون على اساس تثبيت لأسعار في سنة ما تسمى (سنة الاساس) ويحسب على اساس ذلك لتلافي معدلات التضخم التي من الممكن حصولها في السنوات اللاحقة، ويحتسب وفق المعادلة الاتية (هادي، 2022: 32)

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية}}{\text{الارقام القياسية}} \times 100$$

ثانياً: تأثيرات تغيير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي

يعد تأثير تغيير سعر الصرف الاجنبي على النشاط الاقتصادي موضع جدل بين الاقتصاديين عموماً، فقد اشارت النظرية التقليدية إلى أن انخفاض قيمة العملة المحلية قد يحفز النشاط الاقتصادي من خلال تحويل الانفاق من السلع الاجنبية مع ارتفاع أسعارها النسبية إلى السلع المحلية، الا انه لا يوجد تأثير ايجابي ثابت على جميع الاقتصادات بعد تخفيض قيمة عملتها المحلية، وإدارة سعر الصرف الاجنبي تحتاج السلطات النقدية الي إتباع منهجية لا تسمح فقط بتحديد أسعار صرف تنبئ تنافسية للمنتجات المحلية على المستوى الخارجي في الاجل الطويل فحسب، بل يجب أن تحافظ أيضاً على هامش كاف من المرونة السعرية لعملتها لتمكن من إجراء تعديلات على سعر الصرف عندما يواجه البلد صدمة خارجية. (Wanjau,2014: 118)

كان الرأي السائد هو أن تغيير قيمة العملة بتخفيضها سيحسن الميزان التجاري، ويخفف من صعوبات ميزان المدفوعات، ومن ثم يوسع الانتاج والتوظيف، إذ تتمثل الآلية الكامنة وراء هذه الآثار الإيجابية في أن تخفيض قيمة العملة يحول الطلب من الواردات إلى السلع المنتجة محلياً عن طريق زيادة الأسعار النسبية للواردات او يجعل الصناعات التصديرية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية من خلال تحفيز الإنتاج المحلي للسلع القابلة للتداول وحث الصناعات المحلية على استخدام المزيد من المدخلات المحلية، وبالرغم من الإجماع حول هذه المسألة فقد ظهر نهج بديل عنه في نهاية السبعينيات، مما أثار احتمال أن يكون تخفيض قيمة العملة انكماشياً، لا سيما في البلدان النامية، ويشار إلى هذا النهج أحياناً بالنهج البنوي لأنه يميل عادة إلى اعتبار المشكلات الاقتصادية لأقل البلدان نمواً، ويرى هذا الرأي أن تخفيض قيمة العملة من المرجح أن يكون له تأثير انكماشى على الإنتاج والتوظيف. (عاشور واسماعيل، 2021: 42)

يمكن تقسيم القنوات التي قد يؤدي من خلالها تخفيض قيمة العملة الى تأثيرات في الناتج المحلي الاجمالي إلى فئتين هما : قنوات جانب الطلب وقنوات جانب العرض

1. قناة جانب الطلب الإجمالي: وتشمل مجموعة من القنوات الفرعية هي:

أ. **قناة تكلفة الاستيراد:** عندما تعاني البلدان من عجز في التجارة الخارجية وما يرتبط بها من صعوبات في الميزان الخارجي يتوجب تخفيض قيمة العملة، وهذه هي الحالة النموذجية للغالبية العظمى من البلدان النامية، فإذا كان بلد ما يعاني في البداية من عجز تجاري، فإن تأثير تخفيض قيمة العملة على إجمالي الطلب سيكون سلبياً، ولكون الواردات تتجاوز الصادرات فإن ذلك سيؤدي لزيادة في أسعار السلع المتداولة وتقليل الدخل الحقيقي للبلد الاصلي وزيادة الدخل الحقيقي للعالم الخارجي، إذ ان تكاليف الاستيراد تتجاوز النقد الأجنبي أي عائدات التصدير، كما تتعلق قناة تكلفة الاستيراد بأهمية المرونة، إذ يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة تكلفة الاستيرادات بالعملة المحلية، وذلك إذا لم يتم استيفاء شرط مارشال ليرنر Lerner-Marshall، والذي ينص على أنه من أجل تخفيض قيمة العملة لتحسين الميزان التجاري، يجب أن يكون مجموع المرونة السعرية للطلب على الصادرات والمرونة السعرية للطلب على الواردات اكبر من واحد، وقد يتدهور الميزان التجاري

إذا لم يزداد الطلب المحلي في نفس الوقت لتعويض هذا التدهور، وهذه المشكلة لن تكون موجودة في ظل وجود مرونة عالية بما فيه الكفاية، حيث ان مرونة طلب عالية للصادرات والاستيرادات بما يكفي لتحسين الميزان التجاري استجابة للتغيرات النسبية في الأسعار ستؤدي الى تأثير ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي، وبالمقابل ليس من السهل زيادة الصادرات وخفض الاستيرادات على المدى القصير في البلدان منخفضة الدخل.

ب. **قناة التوازن الحقيقي:** ترتفع أسعار السلع المتداولة مقارنة بالسلع غير المتداولة نتيجة لانخفاض قيمة العملة، وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار، فكلما زادت حصة السلع المتداولة في الاستهلاك، زاد مستوى السعر العام. (Mustafa, 2000: 59)

هنا نواجه احتمالين مختلفين، ففي حالة مرونة السعر لا يتغير الناتج المحلي الإجمالي، ويتم تعويض انكماش الإنفاق المحلي من خلال تحسين صافي الصادرات، ومن ثم يبقى الناتج الإجمالي دون تغيير، اما في حالة جمود الأسعار، فإن أسعار السلع غير المتداولة سوف تتكيف ببطء مع الوضع الجديد، لذلك قد يؤدي انخفاض الإنفاق المحلي إلى زيادة المعروض من السلع، الامر الذي سيؤدي الى انخفاض إجمالي الناتج المحلي إذا انخفض الطلب على السلع غير المتداولة بأكثر من الارتفاع في صافي الطلب الأجنبي على السلع المتداولة.

ج. **قناة توزيع الدخل:** يعتمد تأثير توزيع الدخل على وجود فئات مختلفة من المستهلكين في مجتمع معين، اذ يمكن تقسيم هذه الفئات إلى فئتين: أصحاب الملكية وأصحاب الأجور، ومن المفترض أن يكون الميل الحدي للاستهلاك (MPC) للعاملين اكبر منه بالنسبة لأصحاب الملكية، ومن ثم فإن احتمالات الإدخار محدودة بالنسبة لهم، وفي حالة تخفيض قيمة العملة سيؤدي الى تأثير مهم لإعادة توزيع الدخل بطريقتين. الاول: يزيد الدخل النسبي لأصحاب الملكية من خلال زيادة أسعار السلع المتداولة، والثاني في حالة كانت هناك صرامة في الأجور بحيث لا تتبع الأجور ارتفاع الأسعار على الفور، فإن الأجور الحقيقية P/W تنخفض، لأن الأجور الاسمية هي نفسها مع تزايد الأسعار، ونتيجة لذلك، تنخفض حصة العمال في الدخل القومي بينما تزداد حصة أصحاب الملكية، وبالنظر إلى حقيقة أن الميل الحدي للاستهلاك لأصحاب الأجور أعلى من أصحاب الملكية، سيكون هناك انخفاض في نهاية المطاف في إجمالي الطلب. (Krugman and Taylor, 1978:445)

د. **قناة الطلب المضاربة:** لتخفيض قيمة العملة على إجمالي الطلب تأثير سلبي آخر محتمل من خلال المضاربة وزيادة الطلب على السلع، فإن هناك توقع انخفاض حقيقي في قيمة العملة في المستقبل القريب، قد يقود بالأفراد الى حماية أنفسهم من الآثار المتدهورة لتخفيض قيمة ثروتهم من خلال شراء المزيد، وقد ينشأ مثل هذا الطلب المضارب على السلع المادية خاصة في البلدان التي لا تتطور فيها الأسواق المالية، ولا توجد أشكال أخرى من أدوات الدين المتاحة مثل (السندات والأوراق المالية)، على الرغم من أن مثل هذا السلوك قد

يخلق تأثيراً توسعياً في البداية، إلا أن الوضع سينعكس وينخفض الإنفاق عندما تظهر التأثيرات الحقيقية لخفض قيمة العملة على الإقتصاد. (Mustafa, 2000: 62)

٥. **قناة تحرير التجارة:** لدى العديد من أقل البلدان نمواً مجموعة متنوعة من القيود على التجارة الخارجية، من بينها إلغاء حصص الاستيراد، ومع تخفيض قيمة العملة ينشأ تأثير تحرير التجارة إذا تم إلغاؤها، فغالباً ما يُنظر إلى تخفيض قيمة العملة على أنه سياسة بديلة للقيود المفروضة على الواردات، علاوة على ذلك، قد يكون تحرير التجارة وإزالة ضوابط الاستيراد جزءاً من برنامج استقرار صندوق النقد الدولي أو شرطاً للحصول على قروض من المنظمات المالية الدولية مثل البنك الدولي، في مثل هذه الظروف، إذا قام بلد ما بإزالة الضوابط على الواردات فجأة، فقد تزيد الواردات بشكل حاد على المدى القصير، ونظراً لأن السلع المستوردة تتنافس مع السلع المنتجة محلياً، فقد ينخفض الطلب على المنتجات المنافسة للواردات، مما قد يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

٦. **قناة الضرائب:** للتعريفات الكمركية الكبيرة على الصادرات والواردات تأثير سلبي على إجمالي الطلب، وذلك لأن تخفيض قيمة العملة يزيد من قيمة كل من السلع القابلة للتصدير والمستوردة من حيث العملة المحلية، فمبلغ الإيرادات الضريبية سيكون أعلى بعد تخفيض قيمة العملة، هذا يعني إعادة توزيع للدخل من القطاع الخاص إلى القطاع العام، فزيادة الضرائب تعني انخفاض القوة الشرائية للقطاع الخاص. (Krugman and Taylor, 1978: 448)

2. **قنوات جانب العرض الإجمالي:** هناك ثلاث قنوات تتعلق بجانب العرض الإجمالي هي:

أ. **قناة تكلفة المدخلات المستوردة:** تعتمد عملية الإنتاج في العديد من البلدان النامية بشكل كبير على المدخلات المستوردة في شكل مواد خام أو سلع وسيطة أو رأسمالية، ويؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة تكلفة الاستيرادات بشكل خاص، وتكلفة الإنتاج المحلي بشكل عام من خلال المدخلات المستوردة، وانخفاض الاستيرادات في هذا السياق يعني عدم كفاية المدخلات اللازمة للإنتاج، وبسبب نقص المدخلات وزيادة التكاليف، سيتباطأ الإنتاج، مما يؤدي إلى انكماش في إجمالي العرض، يمكن ملاحظة هذه المشكلة بشكل خاص في البلدان الأقل نمواً المستورد للنفط فبمجرد ارتفاع سعر النفط تزداد تكلفة الإنتاج على الفور، ومع زيادة تكلفة الإنتاج بالنسبة إلى أسعار منتجاتها تميل الشركات إلى إنتاج كميات أقل، مما يؤدي إلى انخفاض إجمالي العرض وزيادة البطالة، وقد يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى نفس التأثير السلبي على الإنتاج من خلال زيادة تكاليف الإنتاج في البلدان النامية التي تعتمد فيها عملية الإنتاج بشكل كبير على المدخلات المستوردة .

ب. **قناة مؤشر الأجور:** وهي مرتبطة بنظام الأجور السائد في الإقتصاد يمكن من خلالها أن يكون تخفيض قيمة العملة انكماشياً، لأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المتداولة وبالتالي المستوى العام

للأسعار، ويؤدي ذلك إلى انخفاض في الأجور الحقيقية، وعلى افتراض أن العمال سيطلبون زيادات اسمية في الأجور لحماية قوتهم الشرائية، فإذا كانت الأجور مرنة فسوف تتكيف مع الأسعار الجديدة بعد تخفيض قيمة العملة، وإذا كانت هناك آلية لمؤشر الأجور، والتي تزيد تلقائياً من الأجور الاسمية بما يتناسب مع تغيرات الأسعار، فإن تكاليف الإنتاج سترتفع من خلال زيادة الأجور، وهذه العملية ستؤدي إلى انخفاض الإنتاج (Mustafa, 2000: 64)

ج. قناة تكلفة رأس المال العامل: يمكن تحديد تكلفة رأس المال العامل كقناة عرض جانبية أخرى قد يؤدي من خلالها تخفيض قيمة العملة إلى إحداث تأثيرات انكماشية، يُفترض عادة أن يكون رأس المال كعامل إنتاج ثابت على المدى القصير، لذلك تأتي التكلفة المتغيرة من تكلفة الإنتاج والمدخلات الوسيطة والمواد الخام، وبما إن رأس المال العامل هو عامل متغير للإنتاج في البلدان الأقل نمواً في ظل ظروف معينة، حيث انه إذا حدث تخفيض لقيمة العملة، فإن الحجم الحقيقي للانتمان المتاح في السوق ينخفض وتميل أسعار الفائدة إلى الارتفاع، وسيؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة الإنتاج، ومن ثم التأثير سلباً على الكمية المعروضة، هذا التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع التكاليف مشابه تماماً لمؤشر الأجور، والآلية التي تدفع أسعار الفائدة إلى الأعلى تشبه إلى حد بعيد قناة التوازن الحقيقي، والفرق الوحيد هو أن التأثير الانكماشى هنا يرتبط بجانب العرض وليس بجانب الطلب.

المبحث الثالث: سعر الصرف في الاقتصاد العراقي واثره على الناتج المحلي الاجمالي

هناك تباين بين الدول في تحديد سعر صرف عملتها كل حسب اهدافها الاقتصادية لأجل تحقيق معدلات نمو مقبولة تؤدي الى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا فإن تطور العلاقات الدولية ادى الى تداخل في المبادلات التجارية، ولهذا كان لسعر الصرف اهمية كبيرة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية التي من اهمها الناتج المحلي الاجمالي.

اولاً: تحليل اسعار الصرف في العراق

يقوم البنك المركزي العراقي بتحديد سعر صرف الدينار وفق آليات متبعة دولياً، إذ يتسم سعر الصرف السائد في العراق بعد عام 2003 بالسعر المعوم المدار والذي غالباً ما يقترب من اسعاره الثابتة، ولأن البنك المركزي العراقي هو المحتكر الوحيد بعرض النقد الاجنبي وهو المتحكم بتحديد سعره وتقلباته من خلال زيادة المعروض او تقليصه، لذا لا يمكن ان ينطبق على واقع الاقتصاد العراقي حالة التعويم الحر والذي يتطلب وجود عدد كبير من المشاركين في حالي العرض والطلب في سوق الصرف الاجنبي. (الامارة، 2021: 8)

شهدت المدة (2003-2021) تقلبات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، ولم يكن مستقراً حتى العام (2009) وذلك نتيجة للسياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي باستخدام سعر الصرف كأداة لاستقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي، وذلك من خلال اقامة مزاد العملة الاجنبية بشكل يومي، يبين الجدول (1) اسعار الصرف الرسمي والموازي للمدة (2003-2021) خلال تلك المدة.

جدول (1) سعر الصرف الرسمي والموازي للمدة (2003-2021)

السنة	سعر الصرف الرسمي/ دينار عراقي	سعر الصرف الموازي/ دينار عراقي
2003	1896	1936
2004	1453	1453
2005	1469	1472
2006	1467	1475
2007	1255	1267
2008	1193	1203
2009	1170	1182
2010	1170	1185
2011	1170	1196
2012	1166	1233
2013	1166	1232
2014	1166	1214
2015	1187	1247
2016	1190	1248
2017	1190	1225
2018	1190	1223
2019	1190	1221
2020	1190	1227
2021	1450	1470

- البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة (2003-2021)

يبين الجدول (1) اعلاه التقلبات الحاصلة لأسعار صرف الدينار العراقي خلال المدة (2003-2021)، حيث انخفض سعر الصرف عام (2004) ليصل الى (1453) دينار بعدما كان سعره (1896) دينار عام (2003) وبقي مستقرا على اساس هذا السعر حتى العام (2007)، اذ انخفض السعر ليصل الى (1255) دينار، واستمر الانخفاض حتى العام (2009) ليصل الى (1170) دينار ويستقر عند هذا السعر، وذلك بسبب السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي من خلال مزاد العملة الاجنبية وبقي محافظاً عليه.

في العام (2010) شهد سعر الصرف الرسمي ارتفاعاً ملحوظاً في سعر الصرف الحقيقي عن السعر الرسمي، اذ بلغ (1185) دينار وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم واستمر بالارتفاع على الرغم من انخفاض سعره الرسمي الذي وصل الى (1160) دينار الا ان السعر الحقيقي واصل ارتفاعه، ويعود سبب ذلك للحالة الاقتصادية التي مر بها العراق، إذ ازدادت موارد العراق من الاحتياطات الاجنبية جراء الارتفاع المستمر لأسعار النفط، واستمر هذا السعر خلال المدة (2016-2020)، فبعد ان بلغ سعر الصرف الرسمي (1190) دينار في العام (2020) ليصل الى

(1450) دينار في العام (2021) جاء ذلك بعد دراسة معمقة حسب وصف البنك المركزي العراقي بنخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، وذلك لإنقاذ الوضع المالي المنهار وإيقاف استنزاف الاحتياطيات الأجنبية بفعل سياسة الدين العام الداخلي عبر تقييد الحوالات الحكومية لتمويل العجز المالي، ويعد هذا التخفيض كبيراً وبحدود (260) دينار عراقي عن السعر السابق، حيث بلغت نسبة التغيير (21.8%) مما أثار هذا التخفيض إلى تداعيات كبيرة في الاقتصاد العراقي.

ثانياً: تحليل الناتج المحلي الاجمالي في العراق

يعد الناتج المحلي من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، إذ تساعد البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي على صنع القرارات الاقتصادية الرشيدة، وذلك لإرتباط الناتج المحلي الاجمالي بالجانب المادي والخدمي من جهة وبسوق العمل (عرض العمل والطلب عليه) من جهة أخرى. شهد العراق منذ عام 2003 تحولاً نحو اقتصاد السوق، وهذا ما عمل عليها أصحاب التغيير، وشرعت لها العديد من القوانين والبرامج، واتخذت تدابير وإجراءات طالت العديد من المجالات، إلا أن العملية سارت عشوائياً ومن دون تخطيط أو رؤية استراتيجية واضحة، أو بناء اقتصاد أو خدمات ملموسة. (حسين، 2018: 3)

يبين الجدول (2) تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003- 2021)

جدول (2) تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003- 2021) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو %
2003	29585788.5	-
2004	53235358.7	79.94
2005	73533598.6	38.13
2006	95587954.3	29.99
2007	111455813.2	16.60
2008	157026061.6	40.89
2009	130642187	-16.8
2010	162064566	24.1
2011	217327107	34.1
2012	254225490.7	16.97
2013	273587529.2	7.61
2014	266420384.5	-2.61
2015	207876191.8	-21.97
2016	196536350.8	-5.45
2017	225995179.1	14.98
2018	268,918,874	21.31
2019	276157868	2.69

-20.41	219768798	2020
37.16	301439533	2021

- وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية

نلاحظ من الجدول (2) اعلاه أن الناتج المحلي الاجمالي شهد زيادة بالأسعار الجارية بلغت (79.94%)، واستمرت هذه الزيادة حتى العام (2008) إذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (157026061.6) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (40.89%)، ويعود السبب الى زيادة اسعار النفط والى التطورات السياسية والاقتصادية والتي ساهمت في حدوث تطور في الناتج المحلي الاجمالي.

في العام (2009) انخفض الناتج المحلي الاجمالي وبالأسعار الجارية الى (130642187) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (16.8%) وذلك بسبب الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) والتي ادت الى انخفاض استيراد السلع، الامر الذي ادى الى انخفاض النشاط الاقتصادي في البلاد.

عاود الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع خلال الاعوام (2010- 2013) ووصل في اعلى مستوياته في العام (2013)، اذ بلغ (273587529.2) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (7.61%).

في الاعوام (2014- 2016) انخفضت معدلات النمو، حيث بلغت (-2.61، -21.97، -5.45%) على التوالي، ويعود سبب ذلك الى انخفاض اسعار النفط العالمية بشكل كبير، وكذلك انخفاض اسعار الصرف للدينار العراقي الرسمي آنذاك، ولهيمنة واردات النفط الخام على الجزء الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة الى الاحداث الامنية التي شهدتها البلاد وسيطرة الجماعات الارهابية على بعض المحافظات.

في العام (2017) شهدت اسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً، الامر الذي ادى الى ارتفاع اجمالي الناتج المحلي، اذ بلغ (225995179.1) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (14.98%)، واستمر بالزيادة في العام (2018) اذ بلغ (268,918,874) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (21.31%)، شهدت الاعوام (2019- 2020) الازمة الصحية التي ضربت العالم جراء جائحة كورونا، الامر الذي ادنى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الى (276157868، 219768798) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.69، -20.41)، ثم ما لبثت ان عاودت الارتفاع في العام (2021) ليبلغ (301439533) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (37.16%)، ويعود سبب ذلك الى انتعاش النشاط الاقتصادي وارتفاع اسعار النفط على الرغم من انخفاض سعر الصرف للدينار العراقي في هذا العام الى (1450) دينار.

ثالثاً: نتائج قياس وتحليل أثر تغيرات اسعار الصرف نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2021-2003)

لقياس العلاقة بين المتغيرات سنقوم بتطبيق النموذج الذاتي باستخدام فترات الابطاء الموزعة (ARDL) من أجل بيان مدى تأثير تغيرات أسعار الصرف واثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2021-2003)، سيتم ذلك وفقاً لمخرجات البرنامج القياسي (EViews) الاصدار التاسع للسلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج.

1. متغيرات البحث

يتم تصنيف المتغيرات الداخلة في البحث وفق الجدول الآتي:

الجدول (3) تصنيف وترميز متغيرات البحث

ت	اسم المتغير باللغة العربية	الرمز المستخدم	تصنيف المتغيرات
1	سعر الصرف	X1	المتغير المستقل
6	نمو الناتج المحلي الاجمالي	Y	المتغير التابع

- المصدر: من إعداد الباحث.

2. العلاقة بين المتغيرات

يمكن الإشارة الى طبيعة العلاقة بين المتغيرات وفقاً للنظرية الاقتصادية في الجدول (4)

جدول (4) توصيف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية

ت	المتغيرات	العلاقة
1	العلاقة بين سعر الصرف ونمو الناتج المحلي الاجمالي	عكسية

- المصدر: من إعداد الباحث

3. طبيعة البيانات

في ما يخص مصادر البيانات للمتغيرات محل الدراسة فقد تم الاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، قمنا بتحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية لغرض تطبيق طرائق الاقتصاد القياسي التي ستعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية لو كانت السلاسل الزمنية أطول نسبياً.

4. اختبار فيليبس- بيرون (PP).

يبين الجدول (5) أنّ جميع متغيرات السلاسل الزمنية غير ساكنة في الفرق الأول، وبما أنّ متغيرات البحث غير مستقرة في المستوى الأصلي للبيانات حسب اختبار فيليبس- بيرون، كما موضح في الجدول (4-4)، لذا تم أخذ الفروق الأولى لها، يتضح من خلال الجدول (5) أنّ كافة متغيرات البحث أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها وعند مستوى معنوية (1%) أي السلسلة متكاملة من الرتبة [1]، أي رفض الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على عدم سكون السلسلة الزمنية في الفرق الأول لها، وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على سكون السلسلة الزمنية في الفرق الأول).

الجدول (5) نتائج اختبارات فيليبس- بيرون (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
	At Level			
		LGDP	ERE	ER
With Constant	t-Statistic	-4.684	-5.5346	-5.0756
	Prob.	0.0003	0	0.0001
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.5488	-4.1885	-3.5233
	Prob.	0.0026	0.0076	0.0444

		***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.5349	-1.3942	-1.3964
	Prob.	0.9971	0.1506	0.15
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(LGDP)	d(ERE)	d(ER)
With Constant	t-Statistic	-9.1884	-4.8502	-4.6585
	Prob.	0	0.0001	0.0003
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.5771	-5.2012	-5.1785
	Prob.	0	0.0003	0.0003
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.6213	-5.086	-4.8935
	Prob.	0	0	0
		***	***	***

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- مخرجات البرنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).
- (*), (**), (***) تشير بأنها معنوية احصائية عند المستوى (10%، 5%، 1%).
- (NO) تعني بأنها غير معنوية.

5. اختبار النموذج الملائم

بعد ان تم اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرات البحث، سوف نجري تطبيق لتقدير انموذج (ARDL) الانحدار الذاتي الذي يمتاز بفترة الإبطاء الموزعة وتقدير معلمة الأجل القصير والطويل، لأن السلسلة الزمنية للمتغيرات كانت ساكنة عند درجات مختلفة من المستوى والفرق الأول، أي انها متكاملة من الرتبة [1(0)] و [1(1)]، يتميز هذا النموذج بسكون السلاسل الزمنية في المستوى الأصلي، وعند الفرق الأول، وكذلك خليط بين الاثنين، اما اختبار السابق السابقة (P.P) يفترض أن تكون السلسلة الزمنية للمتغيرات ساكنة من نفس الرتبة. يتضح من الجدول (6) أن معامل تحديد R-squared قد بلغ (0.98) وهذا يعطي القوة التفسيرية للنموذج الذي تم استخدامه، بمعنى المتغيرات المستقلة تفسر (98%) من المتغير التابع وأن (2%) هي تغيرات لم تفسر والتي تعود إلى عوامل خارج النموذج، وأن النموذج المختار وفق منهجية (ARDL) هو (0,4,4,4,4,1) حسب معايير اختبارات مدة الإبطاء.

الجدول (6) نتائج التقدير الأولي وفق منهجية (ARDL).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	1.188816	0.111101	10.70035	0
LGDP(-2)	-0.27896	0.167379	-1.66665	0.1016
LGDP(-3)	-0.05947	0.135936	-0.43751	0.6636
LGDP(-4)	0.53568	0.121353	4.414236	0.0001
LGDP(-5)	-0.48835	0.088893	-5.49369	0
ER	0.000731	0.000373	1.959448	0.0554

ER(-1)	-0.00023	0.000684	-0.33391	0.7398
ER(-2)	-0.00056	0.000677	-0.82766	0.4116
ER(-3)	0.000265	0.000587	0.451813	0.6533
ER(-4)	-0.00099	0.000597	-1.6528	0.1044
ER(-5)	0.000931	0.000707	1.316688	0.1937
ER(-6)	0.000441	0.000683	0.645319	0.5216
ER(-7)	-0.00072	0.000335	-2.13171	0.0378
C	2.111468	0.769354	2.744468	0.0083
R-squared	0.986972	Mean dependent var		19.05711
Adjusted R-squared	0.983715	S.D. dependent var		0.350611
S.E. of regression	0.044743	Akaike info criterion		-3.18993
Sum squared resid	0.104101	Schwarz criterion		-2.72546
Log likelihood	119.2677	Hannan-Quinn criter.		-3.0064
F-statistic	303.0219	Durbin-Watson stat		1.632593
Prob(F-statistic)	0			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاقتصادي (Eviews.9).

اختبار الحدود لنموذج التكامل المشترك (ARDL Bounds Test)

يتم حساب احصائية (F) لاختبار ما إذا كانت هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، إذا كانت قيمة الإحصائية المحسوبة (F) يفوق الحد الاعلى للقيم الحرجة يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص بعدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل ويتم قبول الفرضية البديلة، ومع ذلك، إذا كانت القيم الإحصائية المحسوبة (F) أقل من الحدود الدنيا للقيمة الحرجة، يتم قبول الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، ومن اجل اختبار مدى وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغير المستقل (سعر الصرف) والمتغير التابع (الناتج المحلي) والجدول (7) يوضح ذلك

الجدول (5) نتائج اختبارات الحدود للعلاقة بين المتغيرات

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.211894	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.50%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

تظهر النتائج في الجدول (7) أن القيمة الإحصائية المحتسبة (F) قد بلغت (6.211894) أكبر من القيمة الحرجة (F) عند الحد الأعلى لها عند مستوى (1%) وتساوي (7.84)، مما يعني أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل، لذا تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك توازناً طويل الأجل بين المتغير المستقل والمتغير التابع لذلك هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال مدة البحث. اختبار معلمة الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM). بعد أن تم إجراء اختبار الحدود وتأكيد وجود علاقات توازن طويل الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فإنه يستوجب الآن إجراء تقديرات لمعاملات الأجل الطويل ومعلمة الأجل القصير ومعلمات تصحيح الخطأ (ECM) استناداً إلى برنامج الإحصاء (Eviews.9)، ويتضح ذلك من خلال الجدول (8).

الجدول (8) نتائج التقدير لمعاملات الأجل الطويل والقصير ومعلمات تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	0.291105	0.105771	2.752209	0.0081
D(LGDP(-2))	0.012143	0.103369	0.117475	0.9069
D(LGDP(-3))	-0.04733	0.080237	-0.58989	0.5578
D(LGDP(-4))	0.48835	0.088893	5.49369	0
D(ER)	0.000731	0.000373	1.959448	0.0554
D(ER(-1))	0.000561	0.000677	0.827659	0.4116
D(ER(-2))	-0.00027	0.000587	-0.45181	0.6533
D(ER(-3))	0.000987	0.000597	1.652803	0.1044
D(ER(-4))	-0.00093	0.000707	-1.31669	0.1937
D(ER(-5))	-0.00044	0.000683	-0.64532	0.5216
D(ER(-6))	0.000715	0.000335	2.131706	0.0378
CointEq(-1)	-0.10229	0.034228	-2.98842	0.0043
Cointeq = LGDP - (-0.0012*ER + 20.6423)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER	-0.0012	0.000896	-1.3389	0.0164
C	20.64226	1.077767	19.1528	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الإقتصاد القياسي (Eviews.9).

تظهر النتائج في الجدول (8) أن هناك علاقة معنوية قصيرة المدى بين المتغير التابع والمتغير المستقل، كما أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهو ما تؤكد معلمة تصحيح الخطأ (CointEq -1) التي تبلغ (-0.10) وتمثل المعلمة لتصحيح الخطأ معدل التكيف بين المدى القصير والطويل، وهي سالبة وعند مستوى احتمالية أقل من (1%)، وتستوجب أن تكون معنوية وسالبة من أجل تقديم سبب على وجود العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث.

يتضح من خلال الجدول (8) أن معلمة تصحيح الخطأ تأخذ إشارة سالبة ومعنوية، أي التغيرات في المدى القصير يتم تصحيحه في المدى الطويل والوصول إلى الوضع المتوازن، وهي ذات دلالة إحصائية وتكون عند مستوى أقل من (1%) لذلك يتم تصحيح الخلل التوازني طويل المدى خلال (51) يوم.

تبين من خلال الجدول (8) وجود علاقة معنوية عكسية طويلة المدى بين سعر الصرف والنتائج المحلي الاجمالي، هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أي عند انخفاض سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي.

اختبارات سلامة الأتمودج(ARDL):

بعد اجراء تقدير لاختبار نموذج (ARDL) يجب التأكد من جودة الأداء وسلامة النموذج من اي مشكلة قياسية باستخدام الاختبارات التالية:

1) اختبار سكون تجانس التباين (ARCH): تظهر النتائج في الجدول (9) سلامة النموذج الأول من مشكلة عدم التجانس للتباين، لان القيمة المحسوبة (F) بلغت (0.516724) وهي غير معنوية عند مستوى (5%)، وهوما يدل على أن النموذج سليم من مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول (9) اختبار شرط الثبات لتجانس التباين لحدود الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.516724	Prob. F(2,61)	0.7283
Obs*R-squared	0.531888	Prob. Chi-Square(2)	0.6624

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

2) اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل(LM): يتبين من خلال الجدول(10) إن نتائج الاختبار أثبتت جودة وسلامة النموذج المقدر لان قيمة احصائية(F) المحسوبة بلغت(1.610033) لمستوى احتمالية (Prob:) (0.5659) وهي غير معنوية عند مستوى (5%) هذا يعني أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (10) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.610033	Prob. F(6,46)	0.5659
Obs*R-squared	11.45474	Prob. Chi-Square(6)	0.6753

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

الاستنتاجات

1. شهدت المدة (2003-2021) تقلبات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، وذلك نتيجة للسياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي العراقي باستخدام سعر الصرف كأداة في محاولة منه لاستقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي.
2. شهد الناتج المحلي الاجمالي تنذباً في نموه بين ارتفاع وانخفاض وذلك بسبب الى التطورات السياسية والاقتصادية والتي ساهمت في ذلك التذبذب.
3. أن القيمة الإحصائية المحتسبة (F) قد بلغت (6.211894) أكبر من القيمة الحرجة (F) عند الحد الأعلى لها عند مستوى (1%) وتساوي (7.84)، مما يعني أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل، لذا تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك توازناً طويلاً بين المتغير المستقل والمتغير التابع لذلك هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال مدة البحث.
4. هناك علاقة معنوية قصيرة المدى بين المتغير التابع والمتغير المستقل، كما أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
5. وجود علاقة معنوية عكسية طويلة المدى بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي، هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أي عند انخفاض سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي.

التوصيات

1. وجوب اتباع سياسة نقدية سليمة تعمل على حفاظ قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، وذلك لأن ثبات سعر الصرف دليل على قوة اقتصاد البلد.
2. دعم القطاعات الانتاجية غير النفطية كالزراعة والصناعة بهدف تعزيز إيرادات الدولة والتقليل من اثر صدمات اسعار النفط التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي باستمرار.
3. ضرورة حماية فئات المجتمع ومنح الثقة للمستثمرين الاجانب من خلال حساب الآثار المترتبة على تغيير اسعار الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً وان يكون بشكل تدريجي وقياسها سلباً او ايجاباً.
4. تقليص الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي وذلك عن طريق الرقابة على سعر الصرف من قبل الجهات الرسمية.

قائمة المصادر

1. ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999.
2. احسان حبيب منصور - تحديد سعر الصرف المناسب في البلدان الاقل نمواً - صندوق النقد الدولي - مجلة التمويل والتنمية - المجلد 24 - العدد 2 - 1984.
3. الامارة، شعبان صدام، التقلبات في سعر الصرف وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، حلقة نقاشية في قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2021.
4. امين صيد - سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات - الطبعة الاولى - مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر - لبنان - 2013.
5. حسين، كريم سالم، الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 رؤية مستقبلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018.
6. رشاد العطار، عليان الشريف - المالية الدولية - الطبعة الاولى - دار المسيرة للطباعة والنشر - الاردن - 2000.
7. سامي خليل - الاقتصاد الدولي - الطبعة الاولى - دار النهضة العربية للطباعة - الاردن - 2005.
8. السلطان، مهند بن عبدالله والبكر، احمد بن بكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي (دراسة وصفية)، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016.
9. سمير فخري نعمة - العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات - الطبعة الاولى - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع - الاردن - 2011.
10. شيماء هاشم علي - أثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي - رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2008.
11. طاهر الاطرش - تقنيات البنوك - الطبعة السادسة - ديوان المطبوعات الجامعية - 2007.
12. عاشور، احسان جبر واسماعيل، ميثم العيبي، متطلبات تأثير تخفيض سعر صرف الدينار على تحفيز الناتج المحلي الإجمالي في العراق أواخر 2020، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الثاني، اصدار خاص، 2021.
13. علوان، غفران حاتم، قياس وتحليل اثر الاحتياطات الدولية على سعر الصرف العراقي للمدة (1999-2011)، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثامن لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2013.
14. علي، سلمان مال الله، دور سعر الفائدة وسعر الصرف الاجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.

15. عودة، محمد حسن، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفاق العام والنتائج المحلي الاجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1975-2014)، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 31، 2017.
16. العيسى، عبد الكريم جابر، قراءات في الاقتصاد العراقي بعد 2003، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021.
17. فلاح حسين كريم ، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
18. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2004.
19. فؤاد مرسي، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 2، دار المعارف للطباعة، القاهرة، 1958.
20. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، ط 1، بيروت، 1979.
21. محمود سيد عابد، التجارة الدولية، ط 1، الاشعاع الفنية للطباعة، الاسكندرية، 2001.
22. المشهداني، احمد اسماعيل عبد، الاثار الاقتصادية للضرائب الكمركية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2018)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2020.
23. هادي، حنين سامي، اثر سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2022.
24. همام الشماع، عمر هشام العمري، أثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، ط 1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
25. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.
26. الوادي، محمود حسين والعيساوي، كاظم جاسم، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2013 .
27. Wanjau, B.M. The Relationship among Real Exchange Rate, Current Account Balance and Real Income in Kenya ,” International Journal of Business and Social Sciences, 5(9), 2014.
28. Krugman, P., and Taylor, L. ,“Contractionary Effects of Devaluation.” Journal of International Economics 8 ,1978.
29. Mustafa A. Devaluation in Developing Countries: Expansionary or Contractionary? Journal of Economic and Social Research 2 (1) 2000.